أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

رقم
97
2019

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه الســـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها الســـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: تمهيد..... 5

ثانياً: التعرف على البنوك الضعيفة..... 5

ثالثاً: الاجراءات المُتخذّة من السلطات الرقابية تجاه البنوك الضعيفة 13

رابعاً: الخلاصة..... 15

أولاً: تمهيد*

إدراكاً لأهمية التدخل المبكر لمعالجة جوانب الضعف في المصارف، بما يعزز من سلامة وكفاءة النظام المصرفي واستقراره، ناقشت اللجنة العربية للرقابة المصرفية متطلبات التعامل مع البنوك التي تظهر جوانب ضعف، وارتأت إعداد ورقة استرشادية.

تتكون الورقة من جزأين رئيسيين، يبحث الجزء الأول منها كيفية التعرف على البنك الضعيف، وكيفية التعامل معه من خلال استعراض عدد من المبادئ والارشادات الخاصة بهذا الشأن، فيما يناقش الجزء الثاني الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الرقابية تجاه البنوك الضعيفة. كما تتضمن الورقة تجارب عدد من الدول العربية في هذا الشأن.

ثانياً: التعرف على البنوك الضعيفة

أ- **التعرف على البنك الضعيف**: لا يوجد تعريف محدد للبنك الضعيف، إلا أنه يمكن التعرف على البنك الضعيف من خلال عدد من الشواهد والمؤشرات، منها أن تكون سيولته أو ملاءته المالية متدنية أو ستشهد تدني ما لم يتم القيام بتحسينات جوهرية على كل من موارده المالية، طبيعة المخاطر لديه، نموذج لعمله، إدارة المخاطر، أنظمة الضبط والرقابة. وجودة الحوكمة والإدارة لديه وذلك ضمن أطر زمنية محددة.

ب- **مبادئ التعامل مع البنوك الضعيفة:** تتضمن المبادئ والارشادات للتعامل مع البنوك الضعيفة ما يلي:

* تشكر أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية، البنك المركزي الأردني على إعداد مسودة الورقة.

1. التعرف المبكر على المخاطر: يجب على السلطة الرقابية تبني استخدام أدوات قادرة على بناء نظرة مستقبلية عن أعمال البنك مثل مؤشرات الانذار المبكر، ومراجعة أنظمة الحوكمة، والرقابة على المستوى الكلي واختبارات السيناريوهات الضاغطة.

2. أسلوب التدخل المبكر لمنع حدوث المشكلة: يجب على السلطة الرقابية أن تتدخل في مرحلة مبكرة لمنع تطور وتوسع المشكلة ومنع تأثيرها على مستوى النظام المالي.

3. الفعالية في التعامل مع مشكلة البنك الضعيف: على السلطة الرقابية بذل الجهود اللازمة ودراسة جميع العواقب للوصول إلى إتخاذ القرار المناسب عند التعامل مع البنك الضعيف.

4. وضع دليل داخلي واضح يتضمن مبادئ الحوكمة السليمة للتعامل مع البنوك الضعيفة: على السلطة الرقابية أن تقوم بتصميم دليل يبين الاجراءات الداخلية للتعامل مع البنك الضعيف وآلية اتخاذ القرار المناسب يتوافق مع حجم مشكلة البنك وأثره على النظام المالي.

5. التناسق والانسجام: يجب أن تكون الاجراءات المُتخذة من قبل السلطة الرقابية متناسقة وواضحة بحيث يسهل تطبيقها في حال حدوث أزمات. كما يجب أن تكون هذه الاجراءات مبنية على نظام تقييم فعال لأعمال البنك يتناسب مع حجمه ونشاطه وخطوط أعماله ومدى ترابطه وتداخله مع المؤسسات الأخرى في النظام المالي.

6. الشفافية والتعاون: قيام البنك والجهات ذات العلاقة بتحرّي الدقة لدى تزويد السلطة الرقابية بالمعلومات.

7. تجنب تأثير المشكلة على المستوى النظامي: يجب تكثيف الجهود الرقابية لدى التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية التي يوجد لديها ترابط كبير مع المؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج كارثية على المستوى النظامي في حال حصول ضعف لديها.

8. التحضير المبكر: من الضروري أن تقوم السلطة الرقابية بالتحضير المبكر للتأكد من قدرتها على الاستجابة بشكل مناسب في حال حدوث أزمة، وعليه فمن المهم إلزام البنوك بإعداد خطة تعافي تبين فيها خطوات معالجة الأزمات والمؤشرات المُستخدمة من قبلها لتجنب تعرضها للفشل والتعثر.

ج- **أهم أعراض البنك الضعيف:** يمكن تلخيص الأعراض بما يلي: ضعف جودة الأصول، انخفاض الربحية، خسارة رأس المال، ارتفاع الرافعة المالية، ارتفاع الشهيه للمخاطر، مخاطر السمعة، مخاطر السيولة. تتلخص أهم أسباب تلك الأعراض، في ضعف آلية اتخاذ القرار، ضعف الحوكمة، عدم ملائمة نموذج العمل لدى البنك.

قد تنتج الصعوبات التي تواجهها البنوك من عدة عوامل، ولكن بشكل رئيسي تنبع المشكلة في معظم الأحيان من مشاكل ائتمانية. كذلك قد تحدث المشاكل لدى البنك نتيجة مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر أسعار الفائدة أو المخاطر الاستراتيجية، ورغم أن هذه المخاطر ذات أهمية أقل من أهمية مخاطر الائتمان، إلا أنه يجب أن يتم التحوط لها من قبل البنك والاستفادة من التقنيات المتطورة والأدوات المستخدمة لتخفيض تلك المخاطر وخلق التوازن بين مستوى المخاطر المقبول والعائد المطلوب. تقبل البنك لمخاطر مرتفعة وارتفاع مستوى تعثر الديون ومشاكل السيولة وانخفاض مستوى رأس المال، ينبع غالباً عن ضعف في أنظمة الحوكمة لديه.

د- **التحضيرات المسبقة:** حددت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالّة الصادرة عن لجنة بازل، القواعد الأساسية لنظام الرقابة الحصيفة على البنوك والمؤسسات المالية. تلعب بعض هذه المبادئ دوراً أساسياً لمعالجة مشاكل الضعف لدى البنك ومنع حدوثها، ويجب أن تملك السلطة الرقابية القوة التشريعية والقانونية اللازمة لفرض التعليمات والاجراءات المطلوبة لدى التعامل مع البنوك الضعيفة والتي تتضمن ما يلي:

1. قواعد شاملة لترخيص البنك والسماح له بممارسة النشاط المصرفي، الاستحواذ أو الاستثمار في البنوك وتملك المصلحة المؤثرة فيها.

2. قواعد رقابية وارشادات للبنوك ومعايير محددة لكفاية رأس المال، السيولة، منح الائتمان، وحدود التركزات.

3. متطلبات محددة لضمان فعالية الحوكمة والتي تتضمن سياسة للمكافآت، أنظمة ضبط ورقابة، أنظمة لإدارة المخاطر منسجمة مع استراتيجية البنك ودرجة تعقيد عملياته.

4. تقييم مستقبلي لجانب المخاطر لدى البنك على المستوى الافرادي وعلى المستوى الموحد مع الأخذ بعين الاعتبار أهميته على مستوى النظام المالي.

5. التقارير الرقابية التي يجب أن يتم تزويدها للسلطة الرقابية بحيث يتم مراجعتها وتحليلها على المستوى الافرادي والموحد للبنك.

6. اعتماد معايير محاسبية لإعداد البيانات المالية مقبولة عالمياً.

7. نطاق ومعايير الرقابة على البنوك والتي تتطلب استخدام نظام الرقابة المبني على المخاطر لدى اعداد خطط التفتيش.

8. الأطر القانونية والتشريعية بما فيها القوة القانونية لاتخاذ قرار حل البنك والأدوات المستخدمة لذلك.

9. إطار للتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة سواء كانت محلية أو أجنبية، تكون مسؤوليتها الحفاظ على الاستقرار المالي.

هـ- **التعرف على البنك الضعيف:** التحدي الذي تواجهه السلطة الرقابية هو قدرتها على الوقوف على مؤشرات البنك الضعيف قبل ان يتطور ذلك ويؤدي إلى فشل البنك. لتحقيق هذا الغرض، تلجأ السلطة الرقابية إلى مجموعة من الآليات والأدوات، منها:

1. **مؤشرات المتانة المالية:** يجب التركيز على المقاييس التالية واعتبارها أحد المؤشرات التي قد يؤدي تراجعها إلى ضعف البنك:

- نسبة كفاية رأس المال التي تعتبر جوهر إدارة المخاطر لدى البنك، حيث يُعتبر ارتفاع هذه النسبة مزيداً من الأمان لأموال المودعين، في حين أي تراجع فيها قد يؤدي إلى ضعف البنك وزيادة احتمالية تعثره.

- نسبة الديون المتعثرة (NPL) وهي أحد مؤشرات قدرة البنك على تقييم المخاطر الائتمانية واتخاذ القرار الائتماني ويُعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر على وجود ضعف لدى البنك ويجب ان تقوم السلطة الرقابية ببذل المزيد من العناية للوقوف على أسباب هذه المشكلة ومعالجتها.

- مقاييس الربحية لدى البنك وتتمثل في نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الموجودات ووجود انحراف كبير في كلفة الأموال بالمقارنة مع المتوسط لدى البنوك الاخرى، حيث تعتبر هذه المقاييس أحد المؤشرات المبكرة التي يدل تراجعها على وجود ضعف لدى البنك لدى مقارنتها مع البنوك الأخرى في نفس النظام المالي.

- مؤشرات السيولة التي يجب أن تلقى اهتماماً كبيراً من قبل السلطات الرقابية لما لهذا من أثر في قدرة البنك على امتصاص أي صدمات والتعامل معها بكفاءة وفعالية وأن أي تراجع في هذه المؤشرات قد ينذر بحصول أزمة لدى البنك وتتصاعد وتيرة الأزمة على مستوى النظام المالي في حال عدم قدرة البنك على توفير السيولة للوفاء بالتزاماته.

2. **المعايير النوعية:** يمكن اللجوء إلى المعايير النوعية (qualitative measures) لتقييم أنظمة الحوكمة لدى البنك وتقييم مدى ملائمة الصلاحيات ومدى مراعاة البنك لوجود فصل بين إدارة الأعمال وإدارة المخاطر، وملائمة مستوى المعرفة لدى أعضاء مجلس إدارة البنك ومقدرتهم على مواجهة أي تحديات تواجه البنك والقيام بدورهم الرقابي على الإدارة التنفيذية بفعاّلية.

إضافة إلى ذلك، يجب مراقبة المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها على النظام المالي مثل مؤشرات التضخم وتغير أسعار الفائدة وتحليل مدى تأثيرها على الأوضاع المالية للبنوك.

و- **إطار عملية المراجعة والرقابة من قبل السلطة الرقابية:** يتعين تضمين العمليات الرقابية للسلطة الإشرافية، وجود تواصل مستمر بين السلطة الرقابية والبنك للتأكد من التزامه بنسب كفاية رأس المال المقررة والتي يجب أن تغطي جميع المخاطر التي يواجهها إضافة إلى تشجيع البنك على تطوير تقنيات إدارة المخاطر لديه وتطوير الأدوات التي يستخدمها في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لديه. وعلى السلطة الرقابية مسؤولية مراجعتها بشكل دوري.

من المناسب أن تتضمن عملية المراجعة والرقابة الفعالّة على أعمال البنوك، نظام الرقابة المبني على المخاطر، وعلى السلطة الرقابية توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتقييم خطوط العمل لدى البنك واستراتيجيته، جودة الحوكمة والإدارة بالإضافة إلى أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه بحيث يتم الوقوف على جوانب الضعف لدى البنك في مرحلة مبكرة. يعني ذلك التعرف على مخاطر خطوط العمل التي تحمل مخاطر عالية مثل استهداف التعامل مع عملاء مرتفعي المخاطر. يجب أن تبذل السلطة الرقابية جهود كبيرة لمعرفة التعرضات التي يواجهها البنك ومتانة طرق ضبطها والتخفيف من مخاطرها من خلال مهام تفتيش دورية على أعمال البنك للتعرف بشكل دقيق على تلك التعرضات مع تطبيق خطة عملية للتخفيف منها في حال الحاجة لذلك.

ز- **ركائز أساسية لعملية المراجعة من قبل السلطة الرقابية:** ستكفل عملية الرقابة الميدانية ومدى تركيزها على عمق المشكلة لدى البنك وابعادها، وجود مستوى دقيق من تقييم جانب المخاطر لدى البنك وكيفية ادارته وقوة مركزه المالي.

من المناسب القيام بجولات تفتيش ميدانية على أعمال البنك خلال فترات قصيرة يتركز هدفها على الوقوف على جوانب عدم الكفاءة لدى البنك وهذا يعتمد على حجم البنك وأهميته على مستوى النظام المالي ومادية المشكلة وأثرها على مستوى البنك والنظام المالي ككل. هذا ويجب إعداد تقارير التفتيش عن مهمات التفتيش خلال فترات زمنية معقولة دون تأخير بحيث يضمن ذلك اتخاذ القرار المناسب بخصوص جوانب الضعف لدى البنك وعدم تأجيل ذلك لما له من أثر على تطور المشكلة وصعوبة حلها.

تمكن الرقابة المكتبية من الوقوف على جوانب ضعف لدى البنك من خلال البيانات المالية والتقارير الرقابية الدورية التي يتم تزويد السلطة الرقابية بها. كذلك يجب على السلطة الرقابية تطوير نظام انذار مبكر يعتمد على معلومات مستخرجة من التقارير الدورية التي يتم تزويدها للسلطة الرقابية بحيث يتم ‘عداد نماذج قادرة على التنبؤ باحتمالية تعرض البنك للضعف أو الفشل.

فيما يخص تقييم نموذج الأعمال لدى البنك، فإن قدرة السلطة الرقابية على فهمه يُعد ـداة فعالّة للوقوف مبكرا على جانب الضعف لدى البنك. وعليه فمن واجب السلطة الرقابية تقييم نموذج الأعمال لدى البنك وقدرته على الاستمرارية وبالتالي القدرة على الحكم بشكل مبكر على أي مشاكل قد تواجه البنك في ظل نموذج الأعمال الذي تم تبنيه من قبل البنك.

من جانب آخر، تُعتبر جودة الحوكمة والإدارة لدى البنك من أهم ركائز البنك لضمان نجاح عملياته وعليه فمن واجب السلطة الرقابية التأكد من جودة أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم ومدى فعاليّة المجلس في الرقابة على ادارة مخاطر البنك وامتثاله والتأكد من جودة انظمة الضبط والرقابة لديه.

أخيراً، يجب إعطاء الإهمية لاختبارات السيناريوهات الضاغطة (Stress Testing). كما يجب ان تتضمن التشريعات والقوانين المعمول بها في الدولة المتطلبات اللازمة لإعداد خطة تعافي وطوارئ للتحضير للتعامل مع أي أزمة بنكية محتملة.

ح- **عملية الرقابة والإشراف على المستوى الكلي:** تساعد عملية الرقابة على المستوى الكلي على التعرف على أية صدمات قد يتعرض لها النظام المالي على المستوى المحلي أو العالمي وبالتالي تقييم تأثير ذلك على النظام المالي وقدرته على امتصاص الصدمات. كما تساعد الرقابة على المستوى الكلي للنظام المالي وتحليل المعلومات على مستوى القطاعات الاقتصادية والنظام المالي يساعد على اعطاء مؤشرات انذار مبكرة قد تؤثر على أداء بنك بشكل منفرد.

في هذا الإطار، يمكن استخدام أدوات متعددة من قبل السلطة المعنية بالرقابة على المستوى الكلي للنظام المالي مثل رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، رأس المال المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية. هذه الأدوات قد تم تصميمها للحفاظ على متانة الجهاز المالي واستيعابه لأية صدمات قد تحدث خلال التقلبات الدورية.

ط- **مصادر المعلومات الأخرى:** تشمل مصادر المعلومات التعرف على البنك الضعيف، جوانب الحوكمة لدى البنك والإدارة، حيث يتعين على السلطة الرقابية التواصل بشكل مستمر مع ادارة البنك ومجلس الادارة إذ يُعتبر ذلك من وسائل الرقابة الفعالّة ولا يجب ان يقتصر ذلك على البنوك التي لديها مشاكل في مركزها المالي. كما يمكن إلزام لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بتزويد السلطة الرقابية دون تأخير بأية جوانب ضعف تظهر من خلال عملية التدقيق لدى البنك وعن أية عمليات غير سليمة تمارسها إدارة البنك.

ثالثاً: الاجراءات المُتخذّة من السلطات الرقابية تجاه البنوك الضعيفة

الاجراءات المُتخذّة من السلطات الرقابية تجاه البنوك الضعيفة: تشمل ما يلي:

أ. **وجود خطط للتعافي والطوارئ،** يجب على السلطة الرقابية في حال اقتراب البنك من التعثر أن تقوم بالتنسيق مع السلطات المعنية لوضع خطة طوارئ مفصلّة وشاملة للتعامل مع البنك الضعيف لغاية الاستجابة بشكل كفؤ لآثار فشل البنك على كافة المستويات. يجب أن تتضمن خطة الطوارئ العديد من السيناريوهات بحيث تشمل البنوك ذات الأهمية النظامية والبنوك الصغيرة وبحيث يتم وضع الأسس

اللازمة لدراسة مدى قيام السلطة الرقابية وبالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية لوضع خطة لحل البنك وتصفيته إذا تطلب الأمر ذلك.

من جانب آخر، يجب على السلطة الرقابية التأكد من أن البنك نفسه لديه خطة تعافي يمكن الاعتماد عليها وخصوصاً البنوك ذات الأهمية النظامية. يجب أن تتضمن الخطة اجراءات البنك لدى تعرضه لمشاكل معينة تهدد استمراريته في العمل (Viability). كما يجب أن تتضمن خطة التعافي استراتيجية البنك والمؤشرات اللازمة المتعلقة بمعالجة انخفاض رأس المال أو مواجهة شُحّ السيولة إضافة الى مؤشرات للإنذار المبكر ومدى قدرة البنك على استمرار قيامه بالأعمال الحرجة (Critical Services)، كذلك يتعين تحديث خطة التعافي بشكل دوري أو وقت حدوث أية تغيرات جوهرية في نموذج الأعمال لدى البنك. اخيراً، يتعين تضمين خطة التعافي لإجراءات معالجة مشاكل السيولة وفقدان ثقة الجمهور.

ب. **الإجراءات التصحيحية:** لمعالجة عدم كفاءة البنك وجوانب الضعف لديه، يتعين على السلطة الرقابية الطلب منه إجراء عدد من الخطوات التصحيحية التي يجب تطبيقها من البنك تحت رقابة السلطة الرقابية أو من خلال تدخل رسمي إذا تطلب الأمر ذلك. من هذه الإجراءات ما يلي:

1. تحسين جودة الحوكمة، وأنظمة إدارة المخاطر والضبط والرقابة.

2. توفير السيولة من خلال ضخ السيولة من المساهمين أو المستثمرين، والاقتراض أو اصدار السندات او تمديد تواريخ الاستحقاق.

3. حقوق المساهمين، مثل تعليق اي من حقوق المساهمين بما فيها حقوق التصويت، ومنع توزيع الارباح على المساهمين، وتولي ادارة البنك من قبل شخص او عدة اشخاص يتم تعيينهم

من قبل السلطة الرقابية، أو دمج البنك مع بنك آخر أو الاستحواذ على موجوداته من قبل بنك آخر.

4. عمليات البنك والتوسع فيه، مثل تغيير هيكل رأس المال أو هيكل السيولة، وضع قيود إضافية على الحدود القصوى لتركزات البنك وتقييد اعماله، وبيع جزء من موجودات البنك وتخفيض عملياته من خلال إغلاق عدد من فروعه المحلية أو الدولية، وايقاف العمل بأحد خطوط الأعمال لديه، وطلب رصد مخصصات محددة مقابل موجودات ذات مخاطر عالية أو جودة متدنية.

5. الدمج والاستحواذ في حال عدم قدرة البنك على حل مشكلته بنفسه فإنه من المناسب بحث حلول مع القطاع الخاص تشمل دمج البنك أو الاستحواذ عليه.

رابعاً: الخلاصة

انطلاقاً مما تقدم، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية وإذ تدرك عدم وجود طريقة أو منهج موحد لتحديد البنوك الضعيفة والتعامل معها، حيث يختلف ذلك من دولة إلى أخرى وفقاً لتعقد وتطور النظام المالي وحجم النظام المصرفي، إلا أن هناك معايير يمكن للسلطات الرقابية أن تتبناها لتفعيل دورها في تحديد البنوك الضعيفة وكيفية التعامل معها، بما يساهم في الحد من حدوث أزمات. من أهم تلك المعايير:

- **وجود أنظمة قانونية وتشريعات كافية تكفل منح السلطة الرقابية القوة والسلطة اللازمة للقيام بدورها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد نقاط الضعف لدى البنك وبحيث تقوم هذه التشريعات والقوانين بتوفير العديد من الأدوات والخيارات للسلطة الرقابية.**

- وجود ترتيبات تشريعية يتم من خلالها اعداد إرشادات أو دليل يتضمن تعريف محدد للبنك الضعيف سواء تم الإفصاح عنها من قبل السلطة الرقابية او تم الإبقاء عليها كتشريعات تنظيمية داخلية.

- وجود أنظمة رقابية متخصصة لدى السلطة الرقابية متعلقة بالبنوك المهمة على المستوى المحلي تتضمن أنظمة انذار مبكر للوقوف على جانب الضعف لدى البنك وبحيث يتم احتواء المشكلة لدى البنك قبل تطورها.

- يمثل وضع الأطر التنظيمية الجيدة لإدارة الازمات، أمر ضروري ولكن التنفيذ الفعال لهذه الأطر والتعامل معها بمرونة وفقا لمتطلبات الحالة هو أكثر أهمية، ومن الضروري اجراء محاكاة لحدوث أزمة لدى البنك وفقاً لسيناريوهات متعددة مع تشكيل فريق متخصص لإدارة الأزمات.

- يتطلب التعامل مع الأزمات المصرفية وجود رقابة حصيفة على البنوك على المستوى الافرادي وكذلك بإيجاد إطار للتعامل مع المخاطر النظامية على المستوى الكلي.

- من المهم وضع أطر التعاون بين السلطات الرقابية المختلفة المعنية بأعمال البنوك في الدولة بما يضمن انسيابية تبادل المعلومات بينها مع وضع التشريعات التنظيمية لضمان تعاون هذه السلطات لمعالجة المشكلة بشكل مشترك.

- يتعين أن يتوفر للسلطة الرقابية المعايير والخبرات اللازمة لتحديد المدى الذي يمكن من خلاله تقديم دعم السيولة للبنك لحماية البنك من الوصول الى مرحلة العُسر المالي وذلك فقط في حال كان العُسر المالي يحمل الطابع المؤقت.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.

22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.

46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.

65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017
83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.

85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.

86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.

87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.

88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.

89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.

90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.

92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.

93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.

94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.

96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.

97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.

98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.

99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.

100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.

101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.

102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.

103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.

105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.

106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.
107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.
108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS